قررت عقد اجتماعها المقبل في اذار

فتح تفوض عباس التشاور مع الفصائل لتشكيل حكومة جديدة وتقديم مبادرة الى الامم المتحدة تستند لمقررات قمة بيروت

■ عمان ـ اف ب: قررت اللجنة المركزية لحركة فتح الجمعة الطلب الى الرئيس الفلسطيني محمود عباس التقدم بمبادرة سياسية الى الامم المتحدة تستند الى قرارات قمة بيروت لحل النزاع مع اسرائيل، كما قررت عقد مؤتمرها السادس في اذار (مارس) المقبل وتفويضه بالبدء بمشاورات واسعة مع جميع الفصائل الفلسطينية من اجل تشكيل حكومة وحدة وطنية في اقرب وقت ممكن.

وقال عضو اللجنة هاني الحسن لـ«فرانس برس»، «قررنا ان يتقدم الرئيس عباس باعتباره رئيسا للسلطة ولمنظمة التحرير بمبادرة سياسية الى الجمعية العامة للامم المتحدة لدى مشاركته في اجتماعاتها السنوية حيث سيلقي كلمة تتضمن عناصر هذه المبادرة التي تستند الى قرارات القمة العربية التي عقدت في بيروت» عام 2002.

وتابع الحسن «نريد مشاركة كل الدول العربية في تبني المبادرة لان فتح تعتقد بوجوب اعادة تعريب القضية الفلسطينية والمهم الحشد الدولي اللازم لها لتحريكها باتجاه مطلبنا».

واضاف «يجب تقوية علاقاتنا مع روسيا والصين والاتحاد الاوروبي لايجاد توازن دولي يلغي الفيتو الامريكي الاسرائيلي الذي يعرقل التوصل الى سلام في منطقة الشرق الاوسط». واعتبر ان «الظروف الان اصبحت ملائمة جدا بعد الحرب على لبنان وانتصار المقاومة اللبنانية على العدوان الاسرائيلي بعد الانجاز الكبير للمقاومة اللبنانية تغيرت المعادلة ولم يعد الزمن الامريكي الاسرائيلي يتحكم في المنطقة».

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

وقال الحسن «لقد بدا زمن عربي ونحن متفائلون».

ومن جهته، قال عباس زكي لـ«فرانس برس» ان «اجواء الاجتماعات ايجابية ومهمة وسننتهي باصدار بيان ختامي حول القرارات التي اتخذت».

من جهة اخرى، قال عضو اللجنة عبدالله الافرنجي لـ«فرانس برس» ان «اللجنة المركزية قررت انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة بعد ستة اشهر والتوجه الغالب هو ان يعقد في اذار (مارس) المقبل».

واضاف الحسن لوكالة «فرانس برس»، «قررت اللجنة المركزية ان تعطي الرئيس عباس تفويضا كاملا من اجل ان يبدا مشاوراته مع كل الفصائل الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الفصائل في اقرب وقت ممكن».

واوضح الحسن انه «سيكون للجميع حق المشاركة في هذه الحكومة».

واضاف ان لعباس «الصلاحيات الكاملة من قيادة حركة فتح وحسب صلاحياته الدستورية باعتباره رئيس السلطة لتشكيل هذه الحكومة التي حددنا تصورنا لها وخاصة ان تكون مقبولة للعالم وليس لنا فقط».

وتابع «من خلال مناقشتنا للوضع الفلسطيني وجدنا ان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية شرط اساسي من ادوات المواجهة للمرحلة الدقيقة التي نمر بها» واكد الحسن ان «المشكلة ليست بين فتح وحماس وانما كيف ننقذ الوضع الفلسطيني وهنا نؤكد ان خيار حكومة وحدة هو المخرج الاساسي لانقاذ القضية».

واوضح الحسن «بعد اتفاق الفصائل جميعها على وثيقة الوفاق الوطني اصبح الطريق ممهدا لحكومة جديدة بمشاركة كل القوى».

وكان عباس قد اعلن الخميس عقب لقائه العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني في عمان ان «هناك اجراءات ضرورية نتشاور كعرب حولها ونحن في السلطة الفلسطينية مقبلون على تشكيل حكومة فلسطينية».

واضاف «تشاورنا مع الاخوة في الفصائل بالداخل حول ذلك لكن حتى الان تحدثنا بالعموميات ولم ندخل في التفاصيل» لكن امين سر اللجنة المركزية للحركة فاروق القدومي قال ان «الحكومة المقبلة يجب ان تكون حكومة وحدة وطنية من جميع فصائل المقاومة وليس من التكنوقراط لان التكنوقراط لا يستطيعون في مرحلة الثورة تشكيل وقيادة حكومة فلسطينية».

واكد القدومي ان «فتح يوجد فيها اجتهادات وليس انقسامات ونحن في مرحلة خطيرة ومهمة وسنصل الى برنامج يضمن وحدة الشعب الفلسطيني ومواصلة نضاله حتى اقامة الدولة المستقلة».

ومن المقرر ان تنهي اللجنة المركزية مساء اليوم في عمان اجتماعاتها التي بدأت الاربعاء برئاسة عباس والقدومي باصدار بيان يحدد التوجه السياسي للمرحلة المقبلة وموعد المؤتمر السادس لحركة فتح.

فتى فلسطيني امام المبنى الذي دمرته طائرات الاحتلال الاسرائيلي في غزة

14 مصابا في قصف إسرائيلي لمنزل أحد قيادي كتائب الاقصى وآخر لورشة لصناعة الثلاجات بقطاع غزة

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

شن الطيران الحربي الإسرائيلي فجر الجمعة غارة جوية على منزل مكون من أربعة طوابق يعود للقيادي سالم ثابت من كتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح بمخيم جباليا شمال قطاع غزة.

وأوضحت مصادر أمنية فلسطينية أن الطائرات الحربية الإسرائيلية من طراز (إف 16) قصفت بصاروخين منزل أحد قيادي كتائب الاقصى التابعة لحركة فتح ما ادى الى تدمير المنزل المكون من أربعة طوابق تدميرا كليا.

وأشارت المصادر الى أن ضابط استخبارات في الجيش الإسرائيلي قام بالاتصال هاتفيا بسالم ثابت وأنذره بضرورة إخلائه المنزل تمهيدا لعملية القصف.

وأعلنت مصادر طبية فلسطينية عن وصول ستة إصابات لمستشفيات شمال قطاع غزة وصفت جميعها بالمتوسطة.

وكان الطيران الإسرائيلي شن أيضا هجوماً آخر على ورشة لصناعة الثلاجات في وسط مدينة غزة تعود ملكيتها للمواطن شاهين حجازي.

وقال شهود عيان فلسطينيون أن الطائرات الحربية الإسرائيلية قصفت بصاروخين ورشة لصناعة الثلاجات في شارع الصحابة، وسط مدينة غزة ما ادى الى تدميرها بالكامل وهذه هي المرة الثانية التي تقصف فيها ورشة حجازي خلال أقل من عامين. وأعلنت مصادر طبية فلسطينية في مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة عن وصول ثمانية مصابين جراء عملية القصف وصفت جراحهم بين الطفيفة والمتوسطة.

وفي موضوع الرد على القصف الإسرائيلي هددت كتائب الاقصى بشن عمليات داخل إسرائيل ردا على القصف الإسرائيلي لمنزل القيادي فيها سالم ثابت. وقالت كتائب الاقصى لواء جهاد العمارين في بيان لها أنها ستشن عمليات استشهادية داخل إسرائيل، ردا على قصف الاحتلال لمنازل قادتها والذي كان آخرها تدمير منزل ثابت.

وأكدت الكتائب في بيانها أن سياسة قصف المنازل والاغتيالات لن يزيدها إلا تمسكا بخيار المقاومة والجهاد، موضحة أنها ستخترق كافة الحواجز الالكترونية الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة للوصول لأهدافها وتنفيذ تلك العمليات.

كما أعلنت كتائب أبو علي مصطفى مسؤوليتها عن قنص جندي إسرائيلي في منطقة أبو العجين شرق مدينة دير البلح بدير البلح وسط القطاع.

وقالت كتائب أبو علي في بيان لها ان الجندي أصيب بشكل مباشر وان هذا الهجوم يأتي في ذكرى استشهاد أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة، واستمرارا لنهج المقاومة وردا على جرائم الاحتلال اليومية بحق الشعب الفلسطيني.

الناطق باسم كتلة حماس البرلمانية الدكتور صلاح البردويل لـ«القدس العربي»:

تخلي حماس عن منصب رئيس الوزراء «هرطقة سياسية» والدعوة لاجراء انتخابات مبكرة مرفوضة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكد الناطق الرسمي باسم كتلة حماس البرلمانية في المجلس التشريعي الجمعة بان الشعب الفلسطيني بحاجة الى حكومة سياسية لان الشعب الفلسطيني يخوض حرب تحرير ضد الاحتلال الاسرائيلي، وان «المشكلة في الاحتلال وليست في مهنية الحكومة» وقال البردويل لـ«القدس العربي»، «لا يمكن الحديث عن حكومة تكنوقراط في هذه المرحلة لاننا نقود عملية تحرير، ومشكلتنا ليست مهنية او وزرائنا غير مهنيين».

واضاف البردويل احد قادة حماس «يجب ان تكون الحكومة القادمة حكومة سياسية اي ممثلة لجميع الفصائل الفلسطينية والتيارات السياسية» قاطعا بذلك الطريق على الذين يدعون ويطالبون بتشكيل حكومة تكنوقراط او حكومة من الكفاءات والمهنيين تستطيع التعاطي مع المجتمع الدولي الذي يطالب بالاعتراف باسرائيل والاتفاقات السابقة ونبذ العنف كشروط مسبقة للتعامل مع اية حكومة فلسطينية وتقديم المساعدات لها.

وبشأن مساعي بعض الاطراف اقناع حركة حماس بالتخلي عن رئاسة الوزراء واسناد تشكيل الحكومة الى شخصية مستقلة قال البردويل «هذه هرطقة سياسية مرفوضة»، ومشددا على ان حماس «لا يمكن لها التخلي عن هذا المنصب الذي منحها اياه الشعب الفلسطيني» في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني (يناير) الماضي.

واضاف البردويل قائلا «حركة حماس تسير مع البرنامج السياسي الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني وهو المزج بين المقاومة والعمل السياسي»، ومضيفا «اذا كان هناك شخصية مستقلة تتبنى هذا النهج الذي تتبناه حماس فيمكن له تشكيل حكومة فلسطينية جديدة لانه يصب في نفس النهج».

وشدد البردويل على ان المتاح في هذه المرحلة تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق وثيقة الوفاق الوطني التي تم التوصل اليها في نهاية حزيران الماضي وتنص على عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال الاسرائيلي.

وبشأن الاشتراط الدولي على اية حكومة فلسطينية يراد التعامل معها الاعتراف باسرائيل قال البردويل «حماس لن تعترف باسرائيل».

ومضيفا «اسرائيل محتلة لكل الامة العربية وليست بحاجة لاعتراف احد من العرب، ولذلك تكرار الحديث حول الاعتراف باسرائيل من عدمه مرفوض»، ومشددا على ان «اسرائيل تسعى الى انهاء القضية الفلسطينية من خلال اجبار حماس على الاعتراف بها لتقول للشعب الفلسطيني ها هو اخر حصن تراهنون عليه اعترف باسرائيل»، ومضيفا «وهذا لن يحصل».

وحول رغبة بعض الدول المؤثرة في المنطقة بتشكيل حكومة فلسطينية تستجيب للشروط الدولية للتعامل معها قال البردويل «لن نسترضي من يريد تدمير القضية الفلسطينية وآمال الشعب الفلسطيني بتشكيل حكومة وفق رغباته»، وشدد على ان جميع المطالب الامريكية والاوربية وبعض العربية تمثل وجهة النظر الاسرائيلية، ومضيفا «لايمكن استرداد حقوقنا باسترضاء اعدائنا، ولن نرضى باقل من وثيقة الوفاق الوطني التي توافقت عليها جميع الفصائل بعد جهد واختراق كبير في التوجهات السياسية لحماس و فتح».

ومن الجدير بالذكر ان الادارة الامريكية ابلغت الرئيس الفلسطيني محمود عباس رفضها تشكيل حكومة فلسطينية جديدة محكومة بتلك الوثيقة التي ادخلت عليها تعديلات جوهرية من قبل حماس وحركة الجهاد الاسلامي.

ورحب البردويل الناطق الرسمي باسم كتلة حماس البرلمانية بدعوة بعض اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح الذين اجتمعوا على مدار الايام الثلاث الماضية في عمان لتشكيل حكومة وحدة وطنية سياسية، اي تعتمد على العمل السياسي وليس التخصص المهني كون الشعب الفلسطيني يخوض حرب تحرير ضد الاحتلال الاسرائيلي «وليست مشكلته في مهنية وزرائه».

وحول لجوء الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى الدعوة لاجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة في حال فشلت المشاورات الداخلية لتشكيل حكومة يقبلها المجتمع الدولي وفق توصيات مركزية فتح قال البردويل «هذا امر غير مقبول ودعوة مرفوضة»، ومستبعدا ان يستجيب عباس لبعض الضغوط الداخلية التي تدفع بهذا الاتجاه.

واكد البردويل بان «الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة مرفوضة لانها تقود لفتنة داخلية لا يحمد عقباها، ولذلك انا استبعد ان يقوم الرئيس بالاقدام على تلك الخطوة استجابة لبعض المحيطين به الذين لا وزن لهم في صفوف الفلسطينيين ويدفنون رؤوسهم في الرمال ولا يريدون ان يعرفوا رأي الشارع الفلسطيني فيهم»، وذلك في اشارة الى بعض الشخصيات الفلسطينية التي «تتبنى اطروحات لا تخدم المصالح الفلسطينية مثل القائمين على وثيقة جنيف».

ومن الجدير بالذكر ان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه هو الذي وقع على تلك الوثيقة عن الجانب الفلسطيني.

إعادة فتح معبر رفح الحدودي جنوب قطاع غزة في الاتجاهين لمدة يوم واحد

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

افتتح معبر رفح الحدودي الرابط بين قطاع غزة والأراضي المصرية أبوابه للمسافرين المغادرين والقادمين الى قطاع غزة صباح الجمعة واستمر العمل به الى نحو الساعة السادسة مساء.

وأعلنت مصادر أمنية فلسطينية تعمل على المعبر انه تمت إعادة فتح معبر رفح الحدودي أمام حركة المسافرين من والى القطاع وذلك من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة السادسة مساء وأن الاف الفلسطينيين حضروا منذ ساعات الصباح المبكر أمام بوابة المعبر بهدف السفر الى الخارج.

ومن جانبه رحب الدكتور محمد عوض أمين عام مجلس الوزراء بقرار إعادة فتح معبر رفح الحدودي في الاتجاهين، موضحا أن الحكومة الفلسطينية ترحب بالقرار، ومعرباً عن أمله أن يكون المعبر مفتوحاً على الدوام للمسافرين من والى قطاع غزة وأن يتم حل هذه الأزمة بشكل جذري.

وأشار عوض الى أن وزارة الداخلية الفلسطينية أخذت الترتيبات اللازمة لتسهيل عملية تنقل المسافرين، والسيطرة على الأمن في منطقة المعبر.

ونوه عوض الى أن اللجنة الفلسطينية المكلفة بإعداد اتفاقية جديدة لمعبر رفح في حالة انعقاد دائم، موضحاً أنه سيتم استشارة عدد من الخبراء الدوليين حول الاتفاقية، موضحا أن الانتهاء من إعدادها سيكون في وقت قريب، حيث من المفترض أن تنتهي الاتفاقية السابقة لتشغيل المعبر الشهر المقبل والتي كانت السلطة الفلسطينية قد أبرمتها مع إسرائيل برعاية أوروبية بعد أن انسحبت إسرائيل من طرف واحد في شهر آب من العام الماضي من مستوطنات قطاع غزة.

يذكر أن آلاف الفلسطينيين كانوا محتجزين على الجانبين الفلسطيني والمصري أثناء فترة الإغلاق معظمهم من المرضى والطلاب والعاملين في بلدان خليجية.

وفي موضوع متصل فقد أعلنت مصادر فلسطينية أن الجانب الإسرائيلي يمنع منذ أيام وصول مساعدات مصرية من المؤن والمواد الغذائية من الدخول على قطاع غزة.

وقالت المصادر التي تعمل في معبر رفح أن شاحنات مصرية محملة بالمواد الغذائية لا تزال عالقة في الجانب المصري من معبر كرم ابوسالم، بانتظار موافقة السلطات الإسرائيلية لنقلها الى القطاع.

وكانت الإذاعة الإسرائيلية قالت أن السلطات الإسرائيلية رفضت إدخال هذه المساعدات الى القطاع لأسباب أمنية، اثر ورود إنذارات حول احتمال تعرض المعبر لاعتداء من قبل مسلحين فلسطينيين.

الجدير ذكره أن قطاع غزة يتعرض لحصار خانق بعد ان شرعت قوات الاحتلال الاسرائيلي بإغلاق جميع معابر القطاع بما فيها التجارية عقب بدئها بتنفيذ عملية أمطار الصيف العسكرية في قطاع غزة عقب تمكن ثلاثة فصائل فلسطينية مسلحة من أسر جندي إسرائيلي جنوب القطاع.

«عين على الاقصى» يحذر من خطر تقسيم يتهدد المسجد الاقصى

تقرير سنوي يصدر عن مؤسسة «القدس الدولية» ببيروت في ذكرى إحراق المسجد الاقصى

لندن ـ «القدس العربي»:

أصدرت مؤسسة القدس الدولية تقريرا حول الاعتداءات على المسجد الاقصى من 1ـ1ـ2005 ولغاية تاريخه، شمل إحصاء لمختلف الاعتداءات على المسجد، سواء تلك الصادرة عن جهات حكومية أو غير حكومية، إضافة الى الحفريات التي جرى الكشف عنها، والتصريحات الإسرائيلية العدائية الصادرة عن جهات أمنية أو رسمية أو سياسية غير رسمية. وفي قراءة لهذه الاعتداءات أشار التقرير الى ازدياد المخاطر على المسجد الاقصى، ذلك أن مسار الأحداث ومنهجيتها، يشير بحسب التقرير، الى وجود مخطط واضح لتقسيم المسجد بين المسلمين واليهود.

انطلق التقرير من مقدمة حول دور وأهمية المسجد الاقصى، الذي شكّل وما يزال أهم العقبات أمام أية تسوية سلمية في المنطقة، مبيناً أهم الاعتداءات التي طالت المسجد الاقصى من قبل المؤسسة الرسمية الإسرائيلية أو المنظمات اليهودية المتطرفة أوالجهات غير الحكومية، وقد توقف التقرير، بالتحليل والإشادة، أمام التحرك الشعبي الفلسطيني ودور الفصائل الفلسطينية دفاعا عن المسجد الاقصى طيلة عشرين شهرا، لينتقل بعد ذلك الى تقويم الموقف الفلسطيني الرسمي والموقف العربي والدولي من مسألة حماية المسجد الاقصى.

التقرير الذي صدر بمناسبة الذكرى الـ37 لإحراق المسجد الاقصى على يد متطرف صهيوني في 21ـ8ـ1969، يقع في 33 صفحة، وقد ذكر بالتفصيل الاعتداءات التي طالت المسجد الاقصى طيلة عشرين شهراً خاتماً بتوصيات الى الجماهير والفصائل والسلطة الفلسطينية، كما للحكومات العربية عامة وللحكومة الأردنية خاصة، إضافة الى الجماهير العربية والجهات العاملة للقدس، والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية عموماً، وقد ورد في ملخصه التنفيذي أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قامت خلال الفترة الممتدة من 2005/1/1 ولغاية 21 /2006/8 بأعمال أساسية على طريق تحقيق السيطرة على المسجد الاقصى بكل شكل ممكن، فخلقت فيه ومن حوله «مجال أمنيا إليكترونيا» قائماً على شبكة من الكاميرات وأجهزة الرؤية الليلية والمجسات الحرارية التي تسمح بمراقبة دقيقة ومحكمة للمسجد ومحيطه، وأعدت قوة تدخل سريع لتنفيذ المهام داخله، وحاولت التدخل في مسؤولية ترميم وإصلاح أبنية المسجد التي هي منوطة حصراً بدائرة الأوقاف في القدس، وأتمت أعمالاً إنشائية لوصل ساحة البراق (المبكى)، مكان تعبّد اليهود، بالمسجد مباشرة من خلال جسر يصلها بباب المغاربة، وافتتحت مواقع سياحية لزيارة الجمهور الإسرائيلي في الحفريات أسفل المسجد الاقصى وقد لاحظ التقرير وجود تناغم وتكامل بين المنظمات الاستيطانية والجهات الرسمية والأمنية الإسرائيلية لتثبيت «الحق اليهودي» في الصلاة وإقامة الطقوس في الاقصى. وفق التقرير فقد بلغ عدد الاعتداءات الفعلية المنفذة ضد المسجد 66 اعتداء كانت الجهات الحكومية للاحتلال مسؤولة عن 51,5 % منها، فيما بلغ عدد التصريحات العدائية الرسمية والسياسية ضد المسجد 15 تصريحاً، ناهيك عن التكرارات الكثيرة لفحوى هذه التصريحات، وأمام هذه الاعتداءات وكيفية تعامل مختلف الجهات معها، طالب التقرير جميع «المهتمين والمعنيين بتغيير جذري في أدوارهم تجاه المسجد الاقصى، وفي الطريقة التي يؤدّون فيها هذه الأدوار».

في التوصيات أكد التقرير على الدور الذي قام ويقوم به فلسطينيو المناطق المحتلة عام 1948، مُحذّرا من مؤشرات جدية عن سعي السلطات الإسرائيلية الى «تقييد قدرتهم على دخول القدس والتوافد على المسجد الاقصى»، من جهة أخرى دعا التقرير فلسطينيي الأرض المحتلة عام 1967 لئلا يسمحوا «لأية قضية من أن تشغلهم عن القضية الأساس التي انطلقوا من أجلها في انتفاضة الاقصى»، داعياً الفصائل الفلسطينية الى «تبنى استراتيجية مشتركة تتجاوز التجاوب العفوي بسبب تغيّر طبيعة التحدي وخطورته».

الحكومة الأردنية حظيت بتوصية خاصة في التقرير بصفتها «الوصية على الأماكن والمقدسات بموجب القانون الدولي وبموجب معاهدة وادي عربة التي وقعتها مع حكومة الاحتلال»، التوصية دعتها الى «تحمل مسؤوليتها تجاه القدس وتعبئة كل أجهزتها ومؤسساتها بما يتجاوز مشاريع متفرقة للإصلاح والإعمار». كما دعا التقرير السلطة الفلسطينية الى استحداث «بدائل خلاقة للعمل في القدس» بعدما تأكّد أن «الصيغة التي نشأت بموجبها السلطة تحرمها من أية قدرة على الوجود أو التأثير الفعلي في القدس». ووجه التقرير نقداً لاذعاً للحكومات العربية التي «تتعامل مع قضية المسجد الاقصى وكأنه مسألة داخلية في دولة شقيقة» داعياً تلك الحكومات الى «العمل ضمن استراتيجية واضحة ومحددة لحماية المسجد من مصير التقسيم بالحد الأدنى إن لم تكن قادرة على تحريره».

ودعا التقرير القوى الجماهيرية العربية لإبقاء المسجد الاقصى في صدر اهتمامها، وللتخطيط «لحملات وتحركات تتناسب مع تهديدات خطيرة وحقيقية سيتعرض لها المسجد الاقصى خلال المرحلة القادمة»، أما المنظمات الدولية فدعاها التقرير الى الضغط من أجل تطبيق القرارات الدولية في هذا الخصوص، إضافة الى العمل على «تعيين لجنة تراقب أوضاع المقدسات وتوثق الاعتداءات المتتالية على المسجد الاقصى وبقية المقدسات» كما دعا اليونسكو والمؤسسات المعنية الى «توثيق ما يتم تدميره من تراث إنساني على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي».

بدورها وسائل الإعلام حظيت باهتمام التقرير بعدما لاحظ «ضعف تغطية شؤون القدس والمسجد الاقصى كماً ونوعاً في وسائل الإعلام العربية والإسلامية، وعدم وضعهما في رتبة الأولويات حتى عندما يحظيان بالتغطية»، لذلك دعاها التقرير الى «إيلاء اهتمام خاص لتغطية أخبار القدس والمسجد الاقصى وخلق الآليات اللازمة لذلك، وإبقاء هذه القضية ضمن القضايا الأساسية في مختلف أنواع التغطيات الحوارية والوثائقية والثقافية ليتأكد في الوعي أن كل التضحيات والإنجازات في مواجهة مشروع المحتل يجب أن تصب في النهاية في تغيّر للأحسن في أوضاع القدس والمسجد الاقصى».

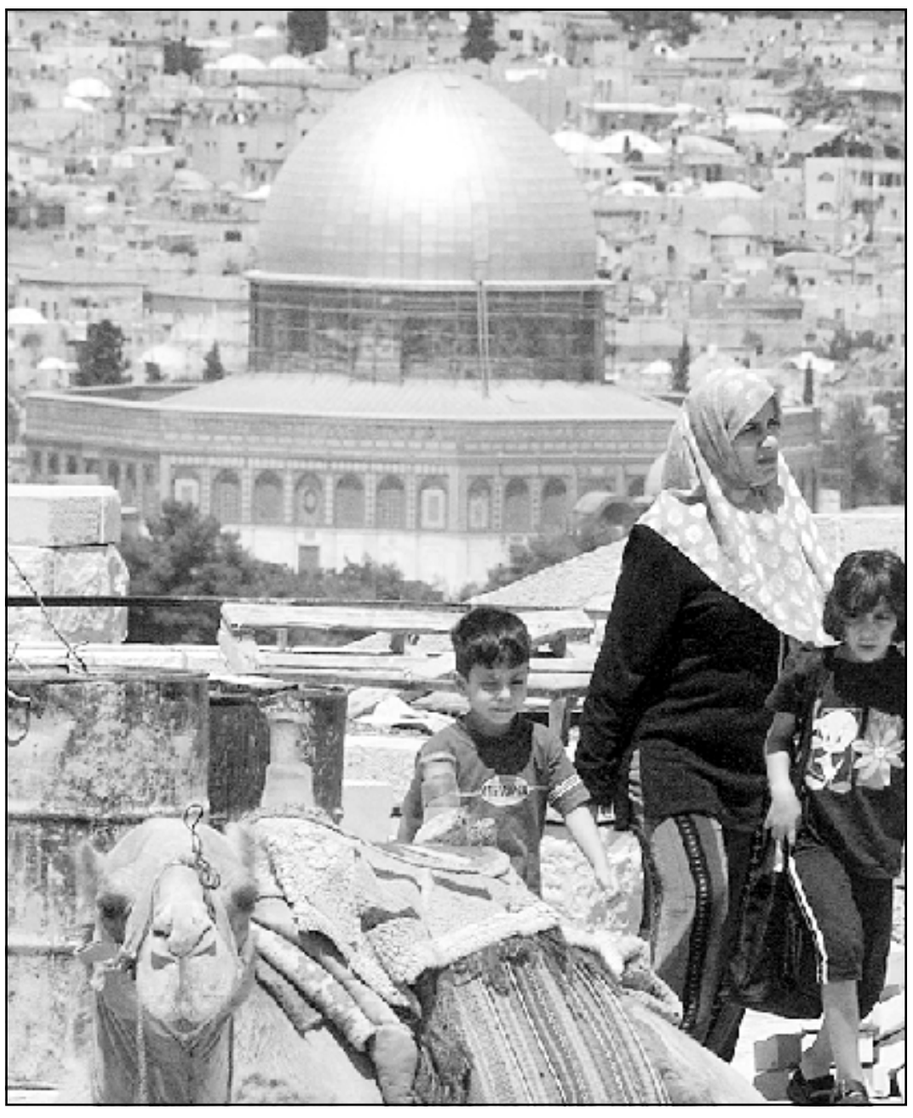

وزير الداخلية يتحدث عن امور مشجعة في المساعي للافراج عن صحافيي «فوكس نيوز»

■ غزة ـ اف ب: اعلن وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام ان هناك نتائج «مشجعة» في الاتصالات التي تجري مع جهات فلسطينية تبذل جهودا من اجل الافراج عن صحافيي قناة «فوكس نيوز» الامريكية المختطفين في غزة منذ الاسبوع الماضي.

وقال صيام للصحافيين بعد صلاة الجمعة في غزة «تجري الاتصالات والحديث مع جهات فلسطينية تبذل جهودا ومساعي لتأمين الافراج عن الصحافيين المخطوفين» وتابع «الامور في بدايتها لكنها مشجعة».

وفي رده على سؤال حول الجهة التي قامت بعملية الخطف قال صيام «هذا سابق لاوانه ويقتضي ان يظل سريا لانجاح المساعي ونامل ان يتم الافراج عنهما وهناك ما يشجع (في هذا المجال)».

واضاف صيام «ما يعنينا هو الافراج عن المخطوفين سالمين» وتابع «الامور تسير حتى اللحظة باتجاه ايجابي».

من جهته عبر اسماعيل هنية رئيس الوزراء عن امله في ان يتم الافراج عن الصحافيين قريبا.

وقال للصحافيين بعد صلاة ظهر الجمعة في غزة ان موضوع الصحافيين المخطوفين «يحتل كل الاهتمام، نبحث في كل الاتجاهات و(الخميس) وجهت نداء للاخوة الخاطفين الا يمسوهم باذى ويفرجوا عنهما».

من جهة ثانية اكد هنية ان المشاورات بشان حكومة وحدة وطنية لازالت في بدايتها.

وقال «لا توجد شروط عند حركة حماس ولا شروط عند حركة فتح نحن نتحدث عن ضوابط واسس ومحددات من اجل انجاح فكرة حكومة وطنية».

وشدد هنية على ان «الاصل ان يتمسك الكل بحكومة وحدة وطنية».

ومن المفترض ان تنتهي منتصف نهار السبت مهلة الاثنين وسبعين ساعة التي اعطتها مجموعة غير معروفة تطلق على نفسها كتائب «الجهاد المقدس» والتي تبنت عملية خطف الصحافيين الاجنبيين الامريكي ستيف سنتاني والنيوزلاندي اولاف فيغ.

واعلنت هذه المجموعة الاربعاء مسؤوليتها عن خطف الصحافيين، وطالبت بالافراج عن المسلمين المعتقلين في الولايات المتحدة خلال 72 ساعة مقابل اطلاق سراحهما.